

THE PRODUCTIVE UNIVERSITY AND HUMAN CAPITAL (THE POST ERA OF KNOWLEDGE PRODUCTION)

Abdellah SAHRAOUI¹

Prof. Dr, University Setif 2, Algeria

Fatima Zohra BELLAL²

Researcher, University Setif 2, Algeria

Abstract

The developments that characterized the global knowledge economic arena resulted in an increase of interest in human capital, and competition shifted towards the accumulation of competent minds who are able to adapt the accumulated knowledge to serve both society and the state and use it to enhance their presence in the competition towards hegemony. Accordingly, the importance of universities in training and rehabilitation increased, after their importance in scientific research, because of their pivotal role in the system of knowledge production and linking them to the growing needs of development, and; thus, in supplying economic and social sectors with a qualified individual to run the reins of life in its local and global dimensions.

It has become necessary, in light of the expansion of the use of modern technologies and their control over people's lives and their dominance over the forms of their practice of them, for the university to turn into an institution that serves what is expected of developments in people's social system and in their ways of living, and to provide sample, practical, and direct services to society in various fields of life, in an effort to solve its problems and driving its progress by providing it with human energies capable of leading it. In accordance with the idea of a university that produces human capital, which carries the philosophy of a positive impact on the movement of society, and the realization of full achievements of scientific and technical development so as to be more involved in meeting people's needs for development, change, progress, and the practice of life effectively and competently.

Since human groups tend to make use of the most of technical and technological knowledge that dominates the form and mechanisms of practicing life, both in present and future times, to manage their interests with a click button on a tablet, or a lock button on a computer,

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.22.1>

¹  sabenms@yahoo.com

²  fatima91abdallah@gmail.com

Third Millennium University is required to adapt quickly to serve this, and to qualify capable human framework to put it all into practise.

Within this framework, the present paper attempts to answer the following questions:

How does the university transform from a knowledge-producing university into a field to adapt it to serve people and society?

How does the university contribute to providing society with the human competencies that employ knowledge accumulation to produce it, and; thus, making the accumulation of efficient human capital its first message? In light of the university's practice of its formative role, which is planned for it in the immediate and future terms?

Key words: Productive University, Human Capital, Formation, Rehabilitation.

الجامعة المنتجة والرأسمال البشري (مرحلة ما بعد إنتاج المعرفة)

عبد الله صحراوي

أ.د، جامعة سطيف2، الجزائر

فاطمة الزهراء بلال

أ، سطيف2، الجزائر

الملخص

أفرزت التطورات التي ميزت المعتقد الاقتصادي المعرفي العالمي، زيادة الإهتمام بالرأسمال البشري وتحولت المنافسة نحو تراكم العقول الكفأة القادرة على تطوير المعرفة المتراكمة لخدمة مكانة المجتمع والدولة، واستعمالها لتعزيز وجودها في التنافس نحو الهيمنة، فزادت أهمية الجامعات في التكوين والتأهيل بعد أهميتها في البحث العلمي، لدورها المحوري في منظومة إنتاج المعرفة وربطها بحاجات التنمية المتزايدة، وبالتالي في إمداد القطاع الإقتصادي والإجتماعي بالفرد الكفاء لتسيير مقاليد الحياة في أبعادها المحلية والعالمية.

لقد أصبح ضروريا في ظل توسع استخدام التكنولوجيات الحديثة وسيطرتها على حياة الناس وهيمنتها على أشكال ممارستهم لها، أن تتحول الجامعة إلى مؤسسة خادمة لما يتوقع منها، وتقديم خدمات نموذجية عملية مباشرة للمجتمع في مختلف مجالات الحياة، سعيا لحل مشكلاته وإنمائه من خلال تزويده بالطاقات البشرية القادرة على قيادته، ووفقا لفكرة الجامعة المنتجة للرأسمال البشري التي تحمل فلسفة التأثير الإيجابي في حركة المجتمع، وتحقيق الإستيعاب الكامل لمنجزات التطور العلمي والتقني لتكون أكثر انخراطا في تلبية حاجات الناس للتطور والتغير والتقدم وممارسة الحياة بفعالية واقتدار.

إذ تتجه المجتمعات البشرية نحو الإستفادة القصوى من المعرفة في شقها التقني التكنولوجي، التي تهيمن على شكل وآليات ممارسة الحياة حاضرا وبشكل واسع مستقبلا، فجامعة الألفية الثالثة مطالبة بالتكيف السريع لخدمة ذلك، وتأهيل الأطر البشرية القادرة على وضع ذلك كله موضع التنفيذ.

ضمن هذا الإطار تحاول الورقة البحثية الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف تتحول الجامعة من جامعة منتجة للمعرفة إلى مجال لتطويعها لخدمة الناس والمجتمع ؟
- كيف تسهم الجامعة في رفد المجتمع بالأطر البشرية المسيرة الموظفة للتراكم المعرفي الذي تسهم في إنتاجه فتجعل من تراكم الرأسمال البشري الكفاء رسالتها الأولى، في ظل ممارستها لدورها التكويني المرسوم لها على المديين الآني والمستقبلي؟.

الكلمات المفتاحية: الجامعة المنتجة، الرأسمال البشري، التكوين، التأهيل.

مقدمة:

يؤثر التعليم العالي في مشاريع التنمية والتطوير بما يوفره من كفاءات بشرية قادرة على تدوير آليات العمل، وعجلة التنمية ومواكبة مستجدات الحركة العلمية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في البيئتين المحلية والعالمية. وفي الوقت الذي تشتد روابطه بالسياسات التنموية وواقعها في العالم الصناعي المتقدم نجدها بالعالمين العربي والإسلامي ضعيفة، لا تلبى حاجات المجتمع وسوق العمل ولا تواكب طبيعتهما المتطورة، لغياب الإستراتيجيات المتكاملة لتطويع السياسات التعليمية والتكوينية لمتطلبات تنمية المجتمعات المحلية، وارتكاز العلاقة بينهما لردود فعل واستجابات مرحلية آنية تعجز عن استيعاب حاجات مجتمعاتنا النامية.

لقد ولدت مشاريع التنمية الطموحة بالوطن العربي حاجة ماسة لتبني رؤى واستراتيجيات مغايرة، لما ساد منذ منتصف القرن الماضي وانحصر في " تلبية الاحتياجات الآنية لسوق العمل " بشكلها القاصر، الذي ظل يمارس استراتيجيات تحقق مقتضى الإيمان بكون التعليم العالي قاطرة التنمية والتغيير، وكونه الكفيل بمرافقة المطالب المرصودة للتنمية من خلال العمل على التفكير في إخضاعه لمنطق توفير الكفاءات البشرية المؤهلة، وتنشيط حركة البحث العلمي المبنية على احتياجات الوضع في البيئة المحلية.

يقوم النظام التعليمي بهدف مواكبة مشاريع التنمية التطويرية لكل بلد، على مبدأ التخطيط لتأهيل الثروة البشرية وإطلاق طاقاتها الإبداعية والإبتكارية اعتمادا على سياسات وإجراءات استشرافية للمستقبل، من شأنها الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية الموصوفة للبشر وأوضاعهم المادية والمعنوية.

ومنذ بدايات الألفية الثالثة يواجه العالمين العربي والإسلامي تحدياتٍ شديدة الخطورة، قد تفوق كياناتها السياسية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وتهدد تماسكها الإجتماعي والثقافي، كما تبين مؤخرا خطورتها على العلاقات البينية ثنائيا وجماعيا فيما بينها، بشكل أضعف علاقاتها التكاملية، فبات بعضها يعاني من أوضاع الصراع والنزاع أو الحصار الاقتصادي والسياسي وغيره، وأصبحت في ذلك أنظمتها التعليمية كغيرها من النظم.

في ظل هذا الوضع لم يعد مهما اهتمام الدول العربية بوضع رؤىها التنموية الوطنية المستقبلية ممتدة تخطيطا لسنوات بعيدة، لتحقيق أهداف التنمية الضرورية محليا كما هو متفق عليها دوليا ما لم تستقر أوضاعها السياسية محليا وإقليميا، وتستقر علاقاتها الإقتصادية تكامليا في ما بينها، واجتماعيا في عقود شراكة بين شرائح مجتمعاتها المدنية.

فلقد قامت تلك الرؤى في الجزء الأهم منها على استشراف مستقبل واعد للتعليم الجامعي، واهتمت بسياسات تأهيل القوى البشرية وتطوير نظم العمالة والتشغيل والإنتاج، بمعايير دولية تنافسية بشكل يتوافق و مستلزمات ولوج مجتمعات المعرفة المعاصرة، الأمر الذي يساعد على تجاوز حالة التردّي الراهنة إلى وضع أحسن مأمولا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة المقترحة في الكشف عن موقع التعليم الجامعي في الاستراتيجيات والمشاريع التنموية بالوطن العربي، ومدى ملاءمة سياساتها لخدمة أهداف التنمية في الفضاء العربي، ثم معرفة مدى ارتباطها بحاجات المجتمعات والبيئات العربية في ظل الوضع الراهن، ومسايرتها لأهداف إعداد وتأهيل القوى البشرية في مختلف المجالات، والتناغم مع متغيرات العصر العلمية والمهنية والتكنولوجية المميزة لمجتمع المعرفة واقتصادها.

أهداف الدراسة:

وضع رؤية متكاملة لعلاقة التعليم العالي في الوطن العربي بالمشاريع التنموية المرسومة، لتحقيق أهداف التنمية وبناء مجتمع مزدهر اقتصاديا ومعرفيا.

أزمة المنطقة ومشكلات التعليم العالي:

لا يزال التعليم العنصر الأبرز للتقدم البشري ولإنجازاته في عمارته للأرض وتحسين عوامل نجاح وجوده عليها على مدار التاريخ، فالتنمية والتطور منوطتان بالعنصر البشري المؤهل بدنيا ومعرفيا وسلوكيا لإدارة دواليب الإنتاج والعمل في القطاعات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية، التي ترتهن النهضة بمفهومها المعاصر والمستقبلي، القائمة على العلم والتكنولوجيا الرامية لإحداث التغيير المنشود على مستوى الفرد والجماعة.

لقد أحدث التراكم المعرفي المتسارع، والتقدم الهائل في ميدان استخدام الآلة وتكنولوجيا المعلومات تسارعا رهيبا في مفهوم المهن والوظائف، وأشكال العمل ومواقعها والكفاءات المطلوبة لأدائها، ويعتقد أن الأمر يظل كذلك، ويتزايد لتكون الغلبة في معركة الحياة وأسواق العمل وساحات الإنتاج لمن يمتلك ناصية المعرفة والعلم وحسن استخدام التكنولوجيا، والتمكن من الثورة المعلوماتية ووسائلها المتطورة باستمرار.

وبالرغم من بقاء بعض المهن والأعمال والوظائف السابقة بمسمياتها المعروفة سابقا، إلا أن طبيعة الحياة المعاصرة فرضت نمطا جديدا من المعارف والكفاءات والمهارات المطلوبة لأدائها بطرق مختلفة، ارتبطت إلى حد بعيد بمستويات عالية من التكوين والتدريب والعلم، فضلا على أن الكثير مما كان معروفا منها ومن أدواتها صارت في خبر كان، وقامت على أنقاضها صور وأنواع أخرى تغطي نسبتها ما يقارب

70 % مما كان معروفا في فترة وجيزة، ومن المنتظر أن يتسارع أمر التجديد والتطوير والتغير ليرتبط كليا بالمعرفة

والعلم ومنتجاتهما.

إن من أخطر ما يواجه المجتمعات النامية ومنها العربية على وجه الخصوص، مشكلة تأمين أمنها الغذائي والاقتصادي، وأصعب ما يواجه أنظمتها ويهدد كياناتها مشكلة التنافس على الإنتاج، والأسواق المرتبطة بالنوعية والجودة، وارتباط المنتج بعناصر القبول التي ترتبط هي الأخرى بالإبداع والابتكار شكلا وجوهرا، بصورة تجعل من أنظمتها التعليمية المسؤول المباشر لتخطي هذه العقبة وإعداد البيئة الكفيلة لرعاية الموهبة وتنمية روح الابتكار وتقوية عوامل المنافسة.

لذلك لا يمكننا تجاوز العلاقة بين أنظمة التعليم العالي الموكول إليها مهمة التعليم والتكوين والإعداد للموارد البشرية المطلوبة للتنمية الشاملة، وهي العلاقة الأكثر لفتا للانتباه في أهميتها وقوة تأثيرها في الحياة العامة للمجتمعات المعاصرة، ولأن العلاقة المذكورة في معظم البلاد العربية لم تكن بالشدة والقوة المطلوبة في استجاباتها لحاجات التنمية البشرية، ومن ثمة الإقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، فقد أدت مشكلات التخلف والأمية والبطالة وبطء تنفيذ المشاريع التنموية وسوء أداء المؤسسات، وارتهاج الحاجات للغرب المتقدم، وتكلفة ذلك كله ماديا ومعنويا... إلى النظر لمنظومة التعليم نظرة المخلص الوحيد، فطالها الكثير من التجديدات والتطوير في كامل الوطن العربي، نجح بعضها إلى حد ما، وفشل البعض الآخر في ربطها بأهداف التنمية ومشاريعها.

في هذا الوضع أحاطت بالوطن العربي الكثير من المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية، مست مجالات التنمية جميعها وجعلت إخفاقها حتميا، فأضعفت استقلالية القرار السيادي، وارتفعت الأوطان العربية غذائيا وأمنيا على وجه الخصوص لمحاور ومواقع قوى خارجية تقدم مصالحها، وكانت نقطة الخلاص التي ارتكزت عليها بعض الإصلاحات والرؤى المهمة، ضرورة التخطيط المتكامل لتجاوز العقبات بمفهوم شامل يجعل الخطر واحدا والتنمية شاملة.

إن ما يعيق مسألة التكامل والتخطيط المشترك لتجاوز مشكلات التنمية المتشابهة تقريبا بالمنطقة العربية والتخطيط لتعليم عالي متناغم ومسائر لحاجات المنطقة وضرورات التنمية، هو حالة الفرقة والتشردم والصراع، ثم التدافع على استرضاء السيد المتمكن "الغرب"، بشكل أفقد كل تنسيق ظاهر من محتواه الفعلي، بل أوصل المنطقة حد الحصار والقطع النهائي لعلاقات الأوطان ببعضها البعض، والفصل بين شعوبها، في الوقت الذي كان يؤمل التنسيق بينها وتحقيق التناغم في الرؤى والأهداف والوسائل للخروج من عنق الزجاجة، بل وخلق أنظمة تعليمية وإقتصادية متكاملة مترابطة تستفيد من جميع الإمكانيات والموارد، للحد من تراجع معدلات التنمية ورفعها، واستيعاب الطاقات البشرية الهائلة في أسواق العمل مما يخفف البطالة والفقر، عبر محاربة الجهل والقضاء على الأمية وتجويد التعليم وتطويره وفتحه على كل فئات المجتمع، ليرتفع بمستواه للمؤشرات الدولية المعمول بها، ويسهم في إيصال معدلات النمو الاقتصادي والرفاه الإجتماعي والتنمية البشرية إلى ما يقارب مثيلاتها في الدول المتطورة، ويعتبر التعليم العالي والجامعي ونظام التكوين والتدريب والتأهيل الأفضل لتنسيق الجهود القطرية والإقليمية والعربية، لبناء نسق تنموي متكامل للعمل المشترك بهدف تحقيق المشاريع التنموية المرصودة في الأجلين القريب والبعيد.

إذ يتميز الوضع العربي القائم بعدة مؤشرات تستدعي العجالة في تقدير الحلول الممكنة للخروج من حالة التأزم أبرزها:

- السياسات السكانية ومنظومة التعليم العالي:

فقد أشارت تقارير منظمات التنمية البشرية والسكانية، إلى وجود اضطراب شديد في معدلات الزيادة السكانية بالمنطقة العربية، يميزه ارتفاعا ملحوظا لعدد السكان الذي بلغ 340 مليون نسمة في حدود سنة 2014 بمعدل نمو سكاني يقارب 6 %، يتركز معظمهم بالمناطق الحضرية مما يشكل ضغطا هائلا على مخططات التنمية، ويفرغ المناطق الريفية من الأيدي العاملة بهجرات يحكمها البحث عن العمل والتعليم والسكن، وهجرات قسرية سببتها الصراعات والنزاعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية، وهي صور تهدد معدلات النمو ومستوى المعيشة (م ع ت. 2015. ص16).

حيث أن الزيادة السكانية وطفرة معدلات النمو السكاني في النصف الثاني من القرن العشرين، قد ميزها وجود قوة شبابية هائلة، وارتفاع متوسط العمر بفعل تحسن الأوضاع المادية لقطاع واسع من السكان، وهوالم ترافقه سياسة ناجعة للتعليم والقضاء على الأمية، فقد ولد ذلك كله ضغطا رهيبا على المشاريع التنموية، التي خنقتها حاجات البنية التحتية المتعاظمة، وعلى الأنظمة التعليمية التي أخفقت في تجويد التعليم تحت وطأة التوسع الأفقي، وتضخم كتلة المقبلين على التعليم وتزايد أعداد الخريجين الذين لم تحسن السياسات التعليمية إعدادهم لسوق العمل، وأخفقت السياسات التنموية في استغلال قواهم العملية، الذي أثر سلبا على تحسين مستوى المعيشة لقطاع واسع من سكان المنطقة العربية.

-توسع التعليم العالي:

يعتبر معدل الالتحاق بالتعليم واحدا من أهم مؤشرات دراسة السياسة التعليمية، ويعد بالمنطقة العربية واحدا من التحديات التي رافقت الارتفاع المتعظم للكثافة السكانية التي قد تبلغ بالمنطقة بعد حوالي 10 سنوات قرابة 450 مليون نسمة (الاسكوا. 2012. ص20)، كما من المنتظر أن يتضاعف عدد الملتحقين بالجامعات بنسبة تفوق 100 %، فقد بلغت أعداد الطلاب بالجامعات العربية أكثر من 8 ملايين طالب في نهاية 2013، شجعتهم سياسة القبول المفتوحة ونظام التعليم المجاني التي أفرزت توسعا في الجامعات والتخصصات، في محاولة لمسيرة الوضع المحلي والعالمي القائم، وتحت وطأة الحاجات التنموية، إلا أن هذا التوسع رافقته حالة تردي عام في النوعية وتدني مستويات جودة التعليم، وعدم كفاءة الخريجين بصورة أثرت على الإنتاج والتنمية، وأفشلت أهدافهما.

وبالرغم من ارتفاع مستوى نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي بالمنطقة العربية التي تجاوزت حدود 24 %، وارتفاع عدد الجامعات ليصل 450 جامعة بحلول سنة 2013، بتضاعف تجاوزت نسبته 45 % خلال النصف الثاني من القرن العشرين والعشرية الأولى المنصرمة، إلا أن الدول العربية مجتمعة تبقى دون المؤشرات العالمية في مستويات القيد، والإلحاق بالتعليم الجامعي بفعل تأثيرات الرسوب والتسرب وظروف الحاجة والفقر، التي تدفع بأعداد كبيرة من الشباب لمغادرة قاعات الدراسة والإلتحاق بأسواق العمل الفرعية من دون قدرة النظم التعليمية على إعدادهم وتدريبهم وتزويدهم بالكفاءات والمهارات المطلوبة، وبالتالي فإن معظمهم يقع دون المستوى المطلوب في مؤشرات التنمية البشرية التي ترصدها تقارير المنظمات والهيئات الدولية المختصة.

جدول المؤشرات الديموغرافية المتوقعة لفئة الشباب بين سني 15-24 ببعض الدول العربية لسنة 2025

البلد	% الشباب المتوقعة عام 2025	% من سيكونون في سن العمل	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الإناث
الجزائر	6468	34	43	46
البحرين	132	22	17	27
مصر	17862	34	25	40
الأردن	1462	33	28	50
الكويت	559	21	16	8
لبنان	634	29	24	14
المغرب	6673	32	17	16
قطر	148	18	8	30
السعودية	6475	31	25	39
سوريا	5176	38	16	36
تونس	1614	31	31	29
الإمارات	907	23	6	6

المصدر: المكتب المرجعي للسكان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2007، بتصرف.

ملاحظة: تم استبعاد بعض الدول لعدم اكتمال البيانات من المصدر

توضح قراءة المؤشرات في الجدول أعلاه، أن مؤشر البطالة سيكون مرتفعا بين الشباب بحسب التوقعات، إذا ما ظلت السياسات السكانية والتعليمية والاقتصادية تنحوا المنحى ذاته بالمنطقة العربية خاصة بين الشباب، الذين يمثلون القوة العاملة، وستكون النسبة بين الإناث مرتفعة أكثر في دلالة على منحى تعليمي متحيز في كثير من المناطق بفعل الظروف الاجتماعية والثقافية والأوضاع السياسية، والإقتصادية والتعليمية التربوية.

كما تشكل معدلات الخصوبة المرتفعة عاملا مهما في التأثير على التركيبة السكانية لتمثل فئة الشباب نسبة مرتفعة تقدر بحوالي 20 % بالمنطقة العربية على العموم، وهي الشريحة المؤهلة للإلتحاق بمقاعد الدراسة بمؤسسات التعليم العالي وبسوق العمل، مما يجعلها عاملا مهما في السياسات التنموية ورافدا لها إذا ما أحسن التخطيط لإعدادها، واستغلالها للدفع بمؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية نحو المعدلات الدولية المعروفة، والتي تشكل ضغطا هائلا على واضعي القرار وصانعي السياسات التنموية بالوطن العربي، وتفرض عليهم ربط منظومة التعليم وخاصة العالي بأهداف التنمية، ربطا سليما عمليا يحقق إشباع الحاجات المحلية ويسير النوعية الدولية، ويمكن أسواق العمل من استيعاب العدد الهائل من الخريجين، شريطة ارتفاع مستوى تأهيلهم وتكوينهم وإعدادهم لحاجات التنمية بغية الحد من معدلات البطالة، التي تقدرها منظمة العمل الدولية بما يقارب 30% حتى عام 2025 بالمنطقة العربية (ب إ أم م. 2016. ص68).

لا شك أن مؤشرات جودة الحياة و الرفاه الاجتماعي والإنساني بالمنطقة العربية عموما، لا يزال تحت وطأة ظروف متنوعة دون المستوى المطلوب، بالرغم من الإصلاحات المتكررة والجهود الرامية للرفع منهما بتبني مشاريع تنموية طموحة في كثير من البلدان، وباستعراض معدلات المؤشرات الدولية المعنية بموضوع التنمية البشرية كمعدل العمر، وفرص التعليم، ومستوى المعيشة التي تمثل دليلا على مؤشرات اقتصادية بحتة ترتبط بالنتائج الإجمالي المحلي (ب إ أم م. 2016. ص68)، يؤدي في النهاية إلى الاعتقاد بفشل المخططات التنموية بالوطن العربي عموما في تحقيق أهدافه، ماعدا في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة والموارد المادية المرتفعة كقطر والكويت...وهو ما يشير لضرورة زيادة الاهتمام بالتخطيط والإنفاق على الموضوعات المذكورة، وتجنب مصادر الضغط على الثروة المحلية بافتعال النزاعات والحروب واللجوء للإنفاق العسكري الذي يستهلك الجزء الأكبر من الناتج المحلي بمجمل المنطقة العربية، تحت تأثير الصراعات التي تحدث في المنطقة عموما، وتستمر الأنظمة في تغذيتها برغم آثارها السلبية على المخططات التنموية ومشاريعها المحلية والإقليمية.

موقف التعليم العالي من سوق العمل وتأهيل الكفاءات:

أضحى الاستثمار في التعليم سياسة اقتصادية ناجحة تجلب عائدا ضخما، بما توفره لسوق العمل من كفاءات وطاقات بشرية مؤهلة لتدوير عجلة التنمية وتحقيق أهدافها، وتفطن المجتمع الدولي لذلك فقامت أنظمتها التعليمية بضخ استثمارات هائلة بهدف التوسع الكمي والكيفي، كما ربطته بحاجات السوق للعقول المفكرة والأيدي الماهرة، واحتدم التنافس بين الأسواق على القدرات البشرية المؤهلة، مما زاد حركية تنقل القوة العاملة بين الأسواق ونشطت هجرتها نحو الجذابة منها، ونحو المناطق الأكثر استقرارا ورفاهية، الأمر الذي ضغط سلبا على المنطقة العربية وأفقدتها الجزء الأكبر من الأيدي العاملة المدربة، لافتقارها لعوامل الجذب المذكورة أعلاه، وضعف السياسات التنموية في ربط مخرجات

التعليم العالي بأهداف التنمية بشريا وماديا، حيث لا يزال اقتصاد المعرفة بها يقوم على قواعد الاستهلاك بدل الإنتاج، ولا يزال التعليم يفتقر في العناية بالقدرات العقلية للخريجين، ليوفر مناخا آمنا وملائما للإبداع والابتكار وإطلاق الحرية للطاقات البشرية في مجال العمل والاستثمار وخلق فرص النجاح، وهو العائد الأكثر أهمية من الإستثمار في التعليم.

فلقد أشار تقرير المعهد العربي للتخطيط إلى ذلك بالقول بأن "عملية جعل النمو الاقتصادي غنيا بالتشغيل لا بد أن تمر حتما بنقل الطلب من القطاعات التقليدية إلى قطاعات حديثة، قائمة على تعميق العملية الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات، وبنظم حديثة قائمة على مؤسسات سوق العمل الداعمة للعمالة، وإحداث نظام تدريبي متطور يتماشى مع متطلبات سوق العمل" (م ع ت. 2015. ص 54)، مقررًا في الوقت ذاته انخفاض الكفاءة الخارجية للنظم التعليمية بالمنطقة العربية، وانخفاض كفاءة الخريجين ومردودية القوة العاملة وإنتاجيتها لعدم توافرها مع حاجات التنمية المستجدة، وضعف مساهمتها في خلق الثروة بالرغم من التوسع الكمي الملاحظ وزيادة نسب الالتحاق بالجامعات، وهي ليست بالضرورة عوامل نجاح التنمية البشرية أو المادية ما لم يرافقها تخطيط جيد للنوعية يستجيب لظروف وحاجات المنطقة، والعمل على حل مشكلات سوء توافق خريجي " التعليم الجامعي ومستوي تأهيلهم مع متطلبات سوق العمل من الخبرات والمهارات والمعارف" (م ع ت. 2015. ص 54).

لقد أدت السياسات الاقتصادية التي يغلب عليها الطابع الإستهلاكي بدل الإنتاج، إلى انخفاض معدلات العمل وضآلة معدلات رأس المال المتأتي من الإنتاج، إذ لم يتجاوز خلال نصف القرن الماضي حاجز 1,5% إلا قليلا (م ع ت. 2015. ص 16)، الأمر الذي يحث بقوة على حسن تدبير رأس المال البشري وحسن إدارة موضوع الإعتماد عليه في مجال إنجاح الخطط التنموية، ولا يتم ذلك إلا من خلال سياسات تعليمية تقوم على تخطيط الإعداد والتكوين وترشيد ملمح خريجي الجامعات العربية بما يتوافق وحاجات التنمية الآنية والمستقبلية، الضاغطة باتجاه توفير المهارات والقدرات والكفاءات البشرية من العقول والأيدي الماهرة.

إن من شأن ذلك فيما لو تم بشكل سليم أن يزيد من معدلات الإنتاج ويرفع مؤشرات الدخل والرفاه، وبالتالي يزيد من نصيب الفرد من عائد الناتج القومي، ولن يتحقق ذلك ما دامت السياسات التنموية والتعليمية تقع تحت ضغوط الصراعات والنزاعات، التي تأخذ في الغالب أشكالاً عنيفة تدفع للهجرة والتشرد والحرمان لقطاع واسع من القوة السكانية، وما دامت مرتبهة لما تجلبه المواد الأولية التي يتحكم فيها منطق العرض والطلب، وتسوق بأسعار رخيصة غالبا ليعاد استيراد مشتقاتها بأضعاف ذلك، ويرفع من فاتورة الاستيراد الضخمة أصلا.

لم يكد نصيب الفرد بالمنطقة العربية من الناتج الإجمالي يصل حد 5 آلاف دولار بحسب التقارير الدولية، وهو في عمومه أقل من المتوسط العالمي بنسبة تصل 40% (الاسكوا. 2015. ص 49) في مؤشر واضح لضعف السياسات التعليمية في الرفع من مؤشرات التنمية البشرية، وضعف السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاه المنشود الذي تسطره الخطط التنموية، في الوقت الذي يتأكد فيه أن من شأن السياسات التعليمية الرشيدة أن تحقق عائدا اقتصاديا مهما، وأن ترفع من معدلات النمو التي تنعكس إيجابا على الدخل المجتمعي والدخل الفردي لأبناء المنطقة، كلها أسباب تدعو صانعي القرار والمخططين للبرامج التنموية إلى تعظيم دور التعليم العالي وربطه بأهداف التنمية ربطا علميا صحيحا يحقق عائدا مضافا للإنتاج الذي، "يحتاج لتوافر مهارات وخبرات عالية تتمثل في القوى العاملة التي يوفرها التعليم العالي المتميز" (J & Reiffers. 2003).

لقد حققت المنطقة العربية قفزة نوعية في معدلات الإتحاق بالتعليم العالي التي بلغت عام 2011 نسبة 24,1% وبالرغم من الجهود المبذولة لبلوغها، إلا أنها تبقى دون المستويات العالمية المقدره

ب 28,7% كما ولم تبلغ بها نسبة الإنفاق على التعليم المعدلات العالمية المعروفة التي تقف عند حدود 5% من الناتج المحلي، إذ لم يصل إنفاق المنطقة حدود 4% وبسبب ذلك ينخفض مفعول التعليم العالي في الوصول للأهداف التنموية، ويضعف دوره في الخطط التنموية، بانخفاض الإنفاق على البحث العلمي وعلى مخصصات التطوير المعرفي والتكنولوجي، الزامية إلى إرقاد المشاريع التنموية بالأفكار والقدرات البشرية المؤهلة لقيادة قاطرة التنمية.

إن ما تخصصه المنطقة العربية من ناتجها القومي لموضوعات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في عصر مجتمعات المعرفة لم يتجاوز حدود 0,4%، وهو موضوع بالغ الأهمية والحساسية، لتترتب به ذيل القائمة قياسا بدول متقدمة وأخرى نامية، وهي مؤشرات ضعيفة إذا ما قورنت بحجم المخاطر والتحديات التي تواجهها المنطقة التي تزخر بعوامل الاهتزاز وعدم الاستقرار، وليس بديلا عن ضمان تعليم عالي الجودة والإنفاق عليه وعلى البحث العلمي ركيزة أساسية لولوج عالم اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على "عوامل متنوعة منها تجهيزات المال و التغيرات التنظيمية و تعلم مهارات جديدة، وتتأثر الإنتاجية على مستوى الفرد بعوامل، مثل الصحة والتعليم والتدريب والمهارات الأساسية والخبرة...وعوامل أخرى على المستوى الوطني مثل سياسات الاقتصاد الكلي، والمنافسة واستراتيجيات النمو الاقتصادي وسياسات الحفاظ على بيئة أعمال مستدامة والإستثمار في البنية الأساسية والتعليم" (م ع د. 2008. ص2)، ومثل ذلك لا يتحقق فعليا إلا بربط السياسات التعليمية والتكوينية ربطا تاما بخطط ومشاريع التنمية في أبعادها الكلية.

حالة التعليم العالي في ظل الأوضاع المضطربة:

أدت تعقيدات الوضع العربي أمنيا وسياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا المتأثرة بالحروب والنزاعات، إلى نزوح واسع وهجرات سكانية مرتفعة خاصة منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وتأثرت بها قطاعات واسعة من السكان خاصة منها الفئات الضعيفة بما فيها فئة الشباب من الجنسين، حيث بلغ عدد المغادرين للمنطقة حوالي 22 مليون، بنسبة شباب قاربت 15% بنهاية سنة 2013، في الوقت الذي استقبلت فيه المنطقة مهاجرين من دول أخرى بلغت نسبتهم حوالي 8,5% (الاسكوا. 2013. ص1)، وأثرت أسباب النزوح المختلفة على نوعية التعليم وجودته بما فيها منظومة التعليم العالي، كما أثرت على البنى الاقتصادية والإجتماعية، وعلى السياسات التنموية وبشكل لافت منذ بدايات الألفية الجديدة، التي استفحلت فيها النزاعات المسلحة وعوامل الحصار والعزل والصراع.

وتشكل ظاهرة هجرة الشباب تحت وطأة الظروف السيئة المحيطة بالمنطقة العربية بدافع التكوين والتعليم أو العمل مشكلة شديدة التعقيد، بسبب إفرازاتها السلبية على مشاريع التنمية البشرية والإقتصادية، وتدفع باتجاه وضع سياسات تعليمية عاجلة بهدف التقليل من عوامل هدم وإضعاف التنمية المنشودة وتقرير الخسائر إلى حين احتواء الوضع، إذ تشير الإحصائيات الحديثة إلى أن "حجم الطلاب المتنقلين بين الدول لأجل التعليم بالمنطقة العربية وصل في عام 2010 م إلى 21938 طالبا، يشكل الطلاب العرب منهم قرابة 21%، في الوقت الذي كان يدرس خارج المنطقة من الطلاب العرب بنفس السنة نحو 249277 طالبا شكلوا نحو 7% من الطلاب المتنقلين دوليا" (الاسكوا. 2013. ص6). وبالرغم من أن مؤشر التنقل في الظروف العادية يعد مقبولا ومهما لمساعدته في توفير الخبرة اللازمة وتبادلها، وتوفير

التجربة الضرورية للتنسيق بين مؤسسات التعليم، إلا أنه وفي الحالات القاهرة وغير المخطط لها يمثل عبئا ثقيلا على النظم التعليمية وعلى الخطط التنموية، التي تعجز في الغالب على ترك هامش مريح لاستيعاب الحالات والأوضاع الطارئة. وتعاني حركة الهجرة لأسباب التعليم والدراسة سواء تلك المنظمة في شكل بعثات علمية وتعاون بين الدول، أو الفردية والجماعية الاختيارية منها و القسرية، من هدر كبير في الكفاءات البشرية المؤهلة خاصة في التخصصات العلمية والتكنولوجية الحديثة التي تشكل الرافد الأهم لخطط التنمية، إذ يضطر جزء كبير منهم للبقاء في الدول للدراسة كأمریکا الشمالية وأوروبا، حيث عوامل الجذب المؤثرة بأوضاعها المريحة ماديا، واستعمال دول الاستقبال واللجوء لسياسات مبنية على إغراء العقول وجذبها.

كما تشير الإحصاءات الخاصة بالعام 2006م إلى ما يلي: "بلغ عدد المهاجرين العرب من ذوي التحصيل العلمي العالي إلى بلدان منطقة التعاون والتنمية حوالي 1,399,055 فردا، ويتضاعف هذا العدد إذا أضفنا المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا" (الاسكوا. 2015)، و بذلك تشكل هجرة العقول التحدي الأكبر أمام النظم التعليمية والمخططات التنموية في البلاد العربية عامة، وفي بعضها في الآونة الأخيرة وعلى وجه الخصوص سوريا والعراق وليبيا واليمن والسودان وغيرها....تحديا، يفاقم حدة الإخفاقات العلمية والإقتصادية والتنموية، ويفرز أوضاعا صعبة لإعادة الإدماج بشكل " يجعل من إعادة دمج الشباب العربي المؤهلين علميا في عمليات التنمية المستدامة العربية مهمة غاية في الحيوية، خاصة أن الفئة الشبابية تمثل نحو خمس إجمالي سكان المنطقة العربية، وأساس قوة العمل بها ومكمن آمالها في التغيير للأفضل " (الاسكوا. 2009).

يوعي الاستعراض السابق لبعض محددات الحالة العربية الراهنة بجملة من الحقائق منها على وجه الخصوص:

1- هشاشة الوضع التنموي الذي عجزت عن تحسين مؤشراتته معظم المخططات التنموية بالبلاد العربية وعدم وصول معدلات التنمية إلى المستوى المأمول، برغم رصد الكثير من الدول العربية الغنية لميزانيات ضخمة لبلوغ أهدافها التنموية، ويعود السبب الأساسي في ذلك لإخفاق السياسات التعليمية في تحسين الوضع واقتنارها للتخطيط الملائم والتنسيق بين القطاعات المختلفة والمشاريع التنموية المحلية والإقليمية بشكل يجعلها خادمة للتنمية وخاضعة لها.

2- غياب الاستقرار السياسي كما في حالات بعض الدول المغاربية كتونس وليبيا ومصر وبعض الدول العربية الأخرى كالعراق وسوريا واليمن والسودان وغيرها...وتأثير الصراعات السياسية التي أفضت في كل الحالات تقريبا، إلى صراعات مسلحة قسمت المجتمع وهدمت منظومة القيم فيه، ومزقت روابط الاجتماع والتآلف والتماسك. بل وأثرت حتى على وحدة الوطن وسلامة أراضيه، كما في حالة السودان والعراق وسوريا، أو أفضت إلى محاولات عزل وخنق وحصار بعض الدول كما في الحالة الخليجية ووضع قطر مع جيرانها. سببها الحصار الدولي الذي أنهك بعض الدول العربية لسنوات طويلة مثل حالة السودان والعراق وليبيا سابقا. أو حالة الحصار التي يخضع لها قطاع غزة بفلسطين منذ سنوات طويلة. وهي كلها حالات تأثرت بها النظم التعليمية بشكل كبير خاصة على توسعها الكمي فضلا عن نوعيتها وجودتها.

3- تردي الوضع الإجتماعي الذي تأثر بعدم القدرة على استيعاب التعليم لكل مستحقه، وعدم قدرة أسواق العمل على توفير الفرص العادلة واستيعاب القوى العاملة المتدفقة إلى سوق العمل، وبسبب قلة المخصصات التمويلية للتعليم الذي غلبت فيه نزعة الكم على الكيف، ولدت حالة إحباط جماعي لضعف القدرة على الإنخراط في عالم المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، وضعف إمكانيات التعايش مع اقتصاديات المعرفة إنتاجا لا استهلاكا، مما جعل من التعليم العالي

سببا في ظهور طبقية جديدة بالمجتمع العربي تضعف الفئات الأكثر هشاشة، بدل أن تعينها على البقاء ضمن دائرة الفعل بعيدا عن التهميش الاجتماعي، وتمكنها من الرفاه والرخاء الذي يرسم لها في الخطط التنموية ومشاريعها.

الوضع المستقبلي كما ترسمه التوقعات:

سيظل التعليم الرافد القوي لخدمة المشاريع التنموية في العالم أجمع، وفي الحالة العربية سيكون المحرك الأقوى لبعث تنمية طموحة وبناء سياسات تطويرية قائمة على البشر بدل الحجر، وقد اتفقت معظم الدول العربية تقريبا على تخطيط نماذج لمشاريع تنموية طموحة، تستهدف بعضها آفاقا بعيدة تمتد لسنوات طويلة كما هو الحال في السعودية وقطر، حيث تحدد لآفاق 2030 كنقطة مستهدفة بالتخطيط الشامل، تقوم على أساس الاستفادة القصوى من التخطيط التعليمي ومن القدرات البشرية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، التي لا يعوقها فعليا سوى حالات الاضطرابات السياسية والأمنية وضعف ارتباط منظومة التعليم والتكوين بالخطط التنموية الشاملة.

إن مما يدعم فرص النجاح المتوقعة للخطط التنموية المرسومة، ما تزخر به البلاد العربية من عوامل تسند مشاريعها التنموية، ويأتي على رأس العوامل المادية الضامنة لهذا النجاح توفر الثروة المادية حتى الآفاق المرسومة وعلى رأسها:

أ-ثروة بترولية وطاقوية لا تزال المحرك الأساسي للإقتصاد العالمي تمثل احتياطا عالميا تقدر نسبته بحوالي 80 %، ومناخا زراعيا ملائما لم يستغل بعد إلا بنسبة لم تتجاوز 25 % من قدراته الفعلية، وهي عوامل تمكن من الإستثمار الفعلي لتوسيع قاعدة التعليم الجامعي وتنوع تخصصاته، وتجويد مخرجاته، وبعث حركة البحث العلمي المنتج والفاعل.

ب-طاقات بشرية شابة؛ فيما لو استغلت وأحسن تكوينها وتدريبها تمكن من وصول خطط التنمية إلى أهدافها المأمولة .

ج- رصيدا فكريا وثقافيا؛ يمثل رأس مال تاريخي يدفع باتجاه تفعيل الدور الحضاري والإنساني للمنطقة

د- مخزوننا بشريا ملائما من الطاقات الفكرية المؤهلة المتراكمة في الداخل والخارج تمثل ثروة بشرية معدة للإنتلاق في مشاريع التنمية تحتاج لتنظيم مؤسسي وتجميع جهودها لاستغلالها بالصورة الملائمة.

هـ- كما تمثل الكتلة السكانية المنتظرة بالمنطقة خلال العقدين القادمين وجها آخر للقوة التي يمكن استغلالها حيث سيصل كما هو متوقع "سكان العالم العربي في عام 2030 إلى حوالي 450 مليون نسمة، ليصل عدد الطلاب بالتعليم العالي إلى حوالي 9 ملايين نسمة، وهم بحاجة إلى ما يقارب 300 ألف أستاذ، لتكون الحاجة في حدود 114 ألف عضو هيئة تدريس من حملة الدكتوراه خلال العقدين القادمين، بمعدل 5700 عضو سنويا، وذلك فقط للحفاظ على الوضع القائم. أما بالنسبة لرفع أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة لتصل المعدل الدولي المطلوب وهو 1 إلى 20 حتى ذلك التاريخ، فإنه يتطلب تأهيل 9000 أستاذ سنويا، وذلك يتطلب استثمارا قدره 500 مليون دولار سنويا"

(بدران. 2011. ص27) الأمر الذي يستدعي حشد طاقات مهمة، وتفعيل التخطيط وترشيد السياسات التعليمية والتنموية.

و- توفر التمويل اللازم لتوفير بنية تحتية للتعليم العالي، ملائمة لإستيعاب التوقعات من إعداد الطلبة ومستحقه من الجنسين.

ز- امتلاك عوامل الوحدة والتنسيق وتكاتف الجهود من لغة وتواصل جغرافي وتاريخ ثقافي وحضاري مشترك، ووجود الإرادة لذلك لدى قطاع واسع من الكتلة البشرية المشكلة للسكان.

ح- نزوع الأقليات العرقية بالوطن العربي نحو الاندماج الكامل في الحفاظ على التكامل الثقافي واللغوي، وتوحد المصير والأهداف.

التعليم العالي ومخاطر في طريق التنمية:

طريق التنمية بالوطن العربي ليس مفروشا بالورود ولا سهل المسالك، وتعرض التنمية بالمنطقة مجموعة مطبأة وعوائق تستدعي التخطيط الجيد لتجاوزها ومن جملتها:

- أن النظام التعليمي برمته يواجه ظواهر الانقطاع والتسرب والهجرة الشبابية في الداخل ونحو الخارج إما بسبب عدم القدرة على مواصلة التكوين، أو بسبب طلبه في البلدان المتقدمة وفي تخصصات تعجز الجامعات العربية عن توفيرها، وهنا لا بد من التدخل لوضع السياسات الملائمة للتنسيق والتكامل بين الأقطار العربية، للحد من الآثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة على النظم التعليمية العربية ووضع بدائل تتيح وجود الفرص وتوفير " تخصصات علمية متطورة لجذب الطلاب العرب للجامعات العربية بدلاً من الجامعات الخارجية التي ينتقل إليها كثير من الطلاب العرب بحثاً عن تعليم متميز والذين شكلوا " عام 2010 م نسبة 7 % من الطلاب المتنقلين دولياً (الاسكوا. 2013. ص8).

- أدت النزاعات والحروب بالمنطقة العربية إلى تنقل أعداد هائلة من المتعلمين والطلبة داخل بلدانهم وخارجها، وهي ظاهرة تشكل تهديداً حقيقياً للنظام التعليمي العربي يؤخر نموه ويضعف فاعليته و نجاعته في ردد عجلة التنمية بالقوة البشرية المؤهلة، حيث تشير الإحصائيات: "إلى أن أعدادهم بلغت عام 2014 م أكثر من 22 مليون مهاجر ونازح من مختلف الأعمار والبلدان" (ب إ أ م. 2016. ص30)، سيكون على أنظمة التعليم في البلدان المستقبلية دمجهم وإعدادهم وتدريبهم على ممارسة ظروف الحياة في أوضاعها الإعتادية وبوسائل العصر، وهنا لا بد على الجامعات العربية من التوسع في أدوات التعليم المعاصر والانفتاح على التكنولوجيات المعاصرة وعلى وسائل التعليم المفتوح ووسائله التكنولوجية.

- تمثل البطالة المنتشرة في أوساط خريجي التعليم العالي بالكثير من مناطق الوطن العربي ونسبها المرتفعة، تحدياً آخر في وجه التنمية المنشودة، وعاملاً مهماً يدفع للتخطيط الواعي لسياسة تعليمية تربط مخرجات التعليم بحاجات السوق، ذلك أنها تمثل هدراً حقيقياً للموارد البشرية في حالة لم يتم استيعابها في منظومة العمل المنتج وتحويلها إلى سبب من أسباب التفكك الاجتماعي، وهي ظاهرة يمكن معالجتها بتكثيف برامج التدريب، وإعادة التأهيل وتنويع التخصصات التي تستوعب المتغيرات المعاصرة والمستقبلية في المعرفة والتكنولوجيا، لتخفيض نسب البطالة التي تصل بالمنطقة العربية إلى حدود 30 % بين فئة الشباب (ب إ أ م. 2016. ص68).

الجامعات ونقاط الظل بالوطن العربي:

تؤثر نقاط الظل السوداء الكثيرة التي تعترى الحالة العربية المتأزمة سلباً، على المشاريع التنموية وخططها الحالية والمستقبلية مالم يتم التخطيط الجيد لمواجهتها، وهي من الكثرة بحيث نقتصر في السرد التالي على بعض منها:

- تدني حجم الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي، الذي لم يتجاوز في أحسن حالاته حدود 2 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتخفض نسب العلماء إلى عدد السكان لدرجة متدنية جداً لا تكاد تقارب 215 لكل مليون نسمة، وبحوث علمية منشورة لم تبلغ حدود 100 لكل مليون نسمة، كما لم تتجاوز مشاركة المنطقة العربية عالمياً في البحوث العلمية المنشورة نسبة 2 % حتى سنة 2013 (اليونسكو، 2015، ص8).

- تدني مستوى التحصيل العلمي وتراجع معدلات القيد، وضعف الإقبال على التخصصات العلمية والتقنية المطلوبة لتدوير عجلة الصناعة والاقتصاد، إذ ظلت معدلاتها جميعاً تحت المستوى العالمي، فكما لم يزد معدل القيد بالتعليم العالي في المنطقة العربية عن نسبة 25%، في حين تبلغ النسبة عالمياً حوالي 29%، ولم تبلغ نسبة الالتحاق بالتخصصات العلمية والتقنية حدود 36 % في الوقت الذي قاربت فيه نسبة الالتحاق بتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية عتبة 65 % من إجمالي الطلبة الملتحقين بالمؤسسات الجامعية (ب إ أم، 2016، ص210).

- نزوح الشباب نحو الهجرة، وتعرض البلاد العربية لزيغ حاد في العقول تبينه النسبة العالية من الطلاب العرب الذين لا يفكرون في العودة لأوطانهم بعد انتهاء دراساتهم والتي تقرب معدل 45 %، ببعض البلدان الغربية منهم حوالي 750 ألف عالم في شتى مجالات المعرفة الإنسانية (م ع ع، 2016).

- ضعف اندماج ومشاركة الخريجين الشباب في منظومة العمل المنتج وارتفاع نسب البطالة بينهم، في الوقت الذي تشكل فئتهم ما يقارب 24 % من القوة العاملة فإن نسبة البطالة المتفشية في أوساط الشباب ترتفع إلى حدود 27 %، مشكلين جيشاً من العاطلين بنسبة تجاوزت حدود 54 % من القوى العاطلة منهم نسبة مرتفعة جداً من الإناث (ص ن ع، 2015، ص56).

- تنامي الصراعات المسلحة بالمنطقة، واستقواء عوامل الصراعات السياسية والاجتماعية بالبلد الواحد، وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي، كلها أدت لمضاعفات حتى سنة 2015 إلى تشريد أكثر من 13 مليوناً من الطلبة والتلاميذ، وهدم الكثير من مؤسسات البنية التحتية لقطاع التعليم بفعل الصراعات المسلحة، أو استخدامها لأغراض الإيواء أو حاجات الجماعات والجيش المتصارعة (اليونيسيف، 2015).

- كل ذلك أدى إلى انخفاض معدلات التنمية وبطء تفعيل الإنتاج وسوء إدارة عملياته، لينعكس على معدلات النمو وعلى الدخل الفردي والجماعي بالمنطقة، والتي لم يمثل الناتج العربي الإجمالي بها سوى 3 % من إجمالي الناتج العالمي في سنة 2016 معادلاً مبلغ 463 مليار دولار، في الوقت الذي يقارب المبلغ العالمي حدود 75213 مليار دولار، ليكون نصيب الفرد بالمنطقة العربية في حدود 5000 دولار مقابل 8000 عالمياً (نيومان وآخرون، 2010، ص25).

تشير نقاط الظل السابقة إلى جانب أخرى كثيرة تتصل بالوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي، إلى ضرورة مواجهة الوضع بالتخطيط والتنسيق الجماعي، لتمكين المشاريع التنموية من استجماع عوامل النجاح، وهو أمر ممكن التحقيق في الحالة العربية.

فلقد أضحى التعليم العالي المحرك الأساسي لعجلة التنمية في العالم المتقدم، و"بات وعلى حين غرة في قبضة تغيير تحويلي، يأتي بعضه من مطالب القادة السياسيين الذين يريدون لقسم كبير من السكان أن يحصلوا على التعليم العالي بهدف تلبية احتياجات الاقتصاد المعاصر، وبعضه الآخر يأتي من مشاعر القلق المتزايدة من كون مهارات ومواقف الشباب التي يضيفونها إلى أدوارهم كأشخاص عاملين ومواطنين ليست في المستوى الكافي، والبعض الآخر يأتي من التأثير المتزايد للقوى الخارجية مثل تقنية المعلومات والعولمة، بيد أن قوة التغيير الرئيسية تصدر من المنافسة والتوجه نحو السوق لدى مؤسسات التعليم العالي " (نيومان وآخرون. 2010. ص25).

لذلك بات لزاما على المشرعين وواضعي الخطط وراسمي السياسات التنموية، التفكير في وسائل تطوير التعليم العربي لتحقيق مؤشرات المستويات العالمية المعروفة، ويكفل للتنمية وسائلها البشرية المؤهلة لتدوير عجلتها معرفيا وتكنولوجيا، في عصر تتسارع فيه وتيرة التغيير في الكفاءات المطلوبة لأسواق العمل المنتج التي تتصارع على الإستحواذ على العقول والأيدي الماهرة.

كما ينبغي على التعليم العالي بالمنطقة العربية مساهمة في المسيرة للوضع العالمي، السعي لأن يصبح المحرك الأساسي لعجلة التنمية ولدواليها في القطاعات كافة، والمؤثر الأقوى في العمليات المتصلة بالتنمية الشاملة من خلال "التأثير في عملية التنمية برفع معدلاتها وضمان استدامتها، والإسهام في تحقيق العدالة والإنصاف من خلال ما يحدثه من عمليات الحراك الاجتماعي، وتأثيره في تحسين مستوى الدخل الفردي والاجتماعي، وتقليل حجم الفقر وتحقيق قدر من المساواة بإعادة توزيع الدخل بين الأفراد وفتح الطريق أمام فئات اجتماعية للصعود والترقي، وانحسار حدة التهميش والفقر ويعتبر كل ما سبق متفقاً مع ما تمثله أهداف التنمية المستدامة، التي تعمل كافة الدول على تحقيقها بمعدلات تواكب المعايير الدولية المعلنة(م ع ت. 2011. ص43).

ربط التعليم العالي العربي بأهداف التنمية:

تحتاج الخطط التنموية ومشاريعها محليا وإقليميا لإستثمارات هائلة في قطاع التعليم العالي تفرضها متطلبات التنمية، بدءا بالتوسع والتطوير ثم التجويد والتحسين كما وكيفا بما يواكب أسواق العمل وحاجة التنمية للكوادر والقوى البشرية، وتسعى الأنظمة التعليمية العربية إلى مواكبة نظيراتها العالمية، وإحداث التوازن المطلوب بين متطلبات التنمية وحاجاتها من جهة، والتغيير المتسارع في حركية المعرفة والتكنولوجيا المعاصرة من جهة ثانية، وقد تبنت بعض الدول العربية رؤى واستراتيجيات قصيرة الأمد ومتوسطة تمكن من الوصول إلى الأهداف التنموية المنشودة، اعتمادا على قاعدة التعليم العالي والبحث العلمي، كقطر التي ضخّت ميزانيات هائلة لتدعيم البحث العلمي وتنشيطه، والسعودية وبعض البلدان الأخرى وفق رؤى مستقبلية تمتد لما بعد 2030، كما قامت المنظمات العربية المحلية والإقليمية والمؤسسات الحكومية محليا وإقليميا، برسم الخطط وتحريك الجهود دفعا باتجاه تفعيل دور التعليم العالي في التنمية الشاملة وربط سياساته بخططها، معتمدة على المنهج المتكامل لإدارة الموارد والطاقات المتوفرة وفق رؤية تكاملية بين سائر القطاعات المعنية، تحقق الولوج السلس في مجتمع المعرفة وتمكن من العمل وفق قاعدة اقتصاد المعرفة.

التخطيط للمستقبل: التعليم العالي والرأس المال البشري

لقد مكن التوسع في مفهوم التنمية البشرية من استخدام مؤشرات لقياس دور الثروة البشرية ورأس المال المعرفي وإيضاح دورهما في التنمية، وتم بذلك انتهاج التخطيط والاستشراف، لرسم السياسات وتوقع المشكلات والتخطيط لحلها بمدخل شاملة متكاملة، لا تكاد تخطئ مستندة " لتبلور فكر تنموي جديد قائم على مفاهيم اقتصاد المعرفة " (James S.R B:2007)، القائم على المدخل المتكامل الذي يتميز بالمرونة والتنقل بين الخيارات والبدائل المتعددة، بشكل يعطي مساحة أوسع لاتخاذ القرار وتوسيع قاعدة المشاركة، ويسمح بالإستجابة لمعدلات الطلب المتغيرة على الحاجات كالتعليم والصحة وغيرها وبمراعاة مقاييس الجودة والنوعية المطلوبة، لذلك يحقق المدخل أرضية صلبة لتخطيط وتصور العلاقة النموذجية بين التعليم العالي ومشاريع التنمية بالوطن العربي، مما يمكن من تجاوز الفجوة الهائلة بين الواقع والمأمول.

قواعد توثيق العلاقة بين التعليم والتنمية:

تستند عملية توثيق صلة التعليم العالي بأهداف التنمية، بجملة عناصر يتمثل البعض منها في:

1- استغلال جهود ونتائج الدراسات والأبحاث التي قامت بها المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المختصة مثل:

- منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية بالتنمية البشرية.

- منظمة اليونسكو.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

- منظمة العمل الدولية.

- منظمة العمل العربية.

وغيرها من المؤسسات الفاعلة محليا وإقليميا ودوليا، والتي رصدت تقاريرها " جملة من التغيرات في دور ووظائف التعليم العالي وأشكاله وعلاقاته بالمجتمع وبعمليات التنمية وأسواق العمل والإنتاج، كما صاحبت الدراسات والبحوث والمؤتمرات العلمية و الإقليمية والعالمية، التي أطررت لتك التوجهات وربطتها بما حدث من تغيرات علمية ومجتمعية، شملت كافة المجالات بالعالم شرقاً غرباً (بارنيت. 2009).

وقد حتمت العولمة على كل الأنظمة دخول ساحتها و أفرزت مضاعفاتها على الجميع، فنجح البعض في الحفاظ على مكانته، وخسر الكثير قراراتهم الحرة، و باتت بذلك أنظمة التعليم أكثر تأثراً بإفرازاتها التي غيرت من طبيعتها ووسائلها وأدوارها، وارتبطت إلى الحد الأقصى بالنظم الإقتصادية والإجتماعية، معبرا عن نفسه كأحد أهم العناصر المحركة للفعل الاجتماعي والإقتصادي، في المجتمعات المعاصرة المحكومة بقواعد الاقتصاد الحر والمعرفي والمطبوعة بطابع التنافس على الأسواق والأيدي المؤهلة والمدربة.

لقد وقع التعليم العالي هو الآخر في بؤرة التنافس على امتلاك ناصية العلم والمعرفة والتكنولوجيات المعاصرة والمستقبلية، و بات ملزما بالعمل على رعاية الموهبة والإبداع، وتحصين البيئة المحلية، بمواءمتها مع مثيلاتها الدولية " وفي نفس الوقت التفوق في التدريس والتنظير، والنشر العلمي والتطبيق التكنولوجي والتواصل المعرفي والقدرة على

توطين كل ما سبق ومحركاته محليا، وتبني ما يفيد منه ونشره عالميا. وقد نتج عن ذلك بروز أدوار ونماذج جديدة تميز التعليم العالي المعاصر " (روجر كنج. 2008).

التعليم العالي والآفاق المستقبلية بالوطن العربي (إطار التحسين):

يتضمن إطار التحسين للوضع التعليمي العربي في آفاقه المستقبلية القريبة والمتوسطة جملة مناظر يمكن تصورها على النحو التالي:

- تحديد الأولويات

- معرفة التحديات

- رسم الأهداف

- تخطيط السياسات التعليمية

يتضمن المنظور الأول رؤية مناسبة للرفع من معدلات النمو، ورفع مناسب لمعدلات التنمية البشرية لتصل حدودا مقبولة تتجاوز الحد المتدني الذي ظلت تتراوحه، مع ما يتطلبه ذلك من تحسين للعوامل المرتبطة بتحقيقه في القطاعات والمجالات الأخرى. كما يمكن للمنظور الثاني أن يشتمل على ضرورة مواجهة نسب البطالة المرتفعة ونسب الفقر والتخيز، وصولا لتحقيق العدالة والإنصاف في المشهد التعليمي الذي يحقق بدوره ذلك في مناحي متعددة من حياة الفرد والجماعة، أما المنظور الثالث فيقوم على ضرورة مواجهة ظاهرة الرسوب والتسرب والانقطاع القسري والإختياري، والتقليل من تأثيرات الهجرة والنزوح بوضع البرامج الكفيلة بدمج الشباب في منظومة تطوير المجتمعات العربية، والحد من تهميش الدور الاجتماعي والسياسي والإقتصادي للشباب، وزيادة مشاركتهم الإيجابية في الحراك الاجتماعي والإقتصادي وتشجيع مبادراتهم الفكرية والعلمية والعملية، ويلزم لذلك في سياسة التعليم العالي تغيير النظم واللوائح الإدارية وسن التشريعات التي تسهل الانتقال بين الجامعات العربية، والتوسع في برامج الدمج والإعداد الإداري والقيادي للشباب (ج م ع. 2017). ويشتمل المنظور الرابع على التفكير الجدي في الحد من الصراعات والنزاعات التي تؤثر على برامج التنمية بالوطن العربي، وانتهاج سياسات تنموية وتعليمية متكاملة تقوم على مبدأ تقبل الآراء المتعددة والحوار، ولذلك فإنه من الضروري البدء في تحديد مناطق الاختلاف والتفاهم، وتوفير بيئة الحوار الهادئ، وتعليمه وترسيخه من خلال سياسة تعليمية توفر الرعاية وتكفل الحماية للطلاب المهجرين والنازحين، وتوفر العناية التامة بالبنية التحتية للتعليم العالي.

ومن جملة ما تقتضيه مقومات إطار التحسين، التخطيط للسياسات التعليمية باعتبارها عناصر مهمة في الخطط التنموية، وفقا لما تستهدفه المنطقة مقرونة بأهداف التنمية الشاملة، في تصور يقوم على أساس إعداد مواطن عربي مؤهلا علميا ونفسيا، وقادرا على التعايش المثمر في محيطه المحلي وفي امتداده الإنساني بروح العصر وأدواته، ولجعل ذلك ممكنا لا بد على التعليم العالي أن يرسم لنفسه الأدوار الإستراتيجية التالية:

- التدخل لحل المشكلات المرتبطة بحياة الأفراد في علاقتها بالتنمية البشرية والإقتصادية والاجتماعية

- تحقيق العدالة والإنصاف في العمل والحياة الاجتماعية.

- تحقيق التوازن في العرض والطلب على التعليم العالي.

- تحقيق الاندماج الكلي للخريجين في سوق العمل.
- تحقيق التميز في جوانب التكوين العالي وربط المنظومات العربية فيما بينها لتحقيق التكامل وسد ثغرات العجز هنا وهناك.

- اعتبار العولمة على أنها ليست شراكله ولا خيراكله، ومحاولة الإستفادة من مزايا تبادل الخبرات والتجربة الإنسانية في جوانب المعرفة والإقتصاد والتجارة والتكنولوجيا، والعمل في الوقت ذاته على الحد من الآثار السلبية لها برسم السياسات والبرامج الوقائية.

- التحول نحو مجتمع المعرفة، وتزويده بالقدر الملائم للعيش وفق المؤشرات العالمية.
- العناية بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي ورعاية الموهبة، وتشجيع الإبتكار وخلق بيئة للإبداع داخل الجامعات، ومرافقة المبدعين في مواقع العمل والإنتاج.

ربط التعليم العالي بالتنمية وإنتاج العقول: من أين نبدأ؟

للبدء في حل مشكلة ارتباط منظومة التعليم العالي بأهداف التنمية ومقتضياتها، لابد من استعراض التجارب الإنسانية الناجحة والاستفادة من الخبرة التي افرزتها النماذج الناجحة، ثم تكييفها مع الوضع العربي الراهن وتوقعاته المستقبلية، ووضع التصورات وفقا لما رسمته المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالموضوع، والتي تمكنت أبحاثها ودراساتها من وضع تصورات ورؤى لتحديد القواعد والأهداف ووسائل تنفيذها وآلياتها، قائمة على أساس التكامل العربي وتنسيق الجهود للخروج من عنق الزجاجة التي انحسر بها التعليم العالي بالمنطقة العربية.
ويمكن التعرض لأهم ملامح الخطة المرسومة لمؤسسات التعليم العالي العربي في ارتباطها بالأهداف المستقبلية للتنمية على النحو التالي:

- تكوين رأس المال الفكري (القوى البشرية المؤهلة).
- التحول نحو الجامعات المنتجة.
- النظر للتعليم العالي كقطاع منتج.
- الإفتتاح على أنظمة التعليم الأجنبية.
- تشجيع تبادل البعثات العلمية والتوسع والإنخراط فيه.
- وضع آليات مرنة للتشارك والتكامل العربي.
- وبما أن معظم السياسات العربية وخططها التنموية تسعى للرفع من معدلات التنمية وتحسين مؤشراتها فإن السياسات التعليمية في قطاع التعليم العالي مطالبة:
- تلبية متطلبات التغيرات الهيكلية التي يفرضها التطوير من القوى البشرية المطلوبة.
- مجابهة التوسع السكاني وما تفرضه متطلباته من توفير لمقاعد الدراسة بالعدد والنوعية اللازمة.
- توفير الموارد اللازمة للإنفاق على التعليم وتنويع المصادر.

-توفير بيئة مناسبة لرعاية الموهبة والإبتكار، وتشجيع البحث والإختراع.

وفي هذا الإطار لا بد للسياسات التعليمية العربية أن تضمن:

-تبني نماذج تطويرية تقوم على تبني الطاقات البشرية في تفعيل الخطط التنموية الشاملة.

-رسم سياسات كفيلة باستيعاب القدرات الشبابية وتخفيض نسب البطالة فيها إلى مستويات متدنية والتفكير في

القضاء عليها نهائياً.

-السعي لتجنب الهدر في المجهود التعليمي.

-نشر الوعي بأهمية العمل والإنتاج وبت القدرة على تطوير الاقتصاد وأدواته المادية والمعرفية.

-الحد من الإنعكاسات السلبية للمركزية وتدخل الدولة في أنظمة السوق وبرامج الإنتاج وتوجيه الاقتصاد.

فلقد سعت بعض الدول العربية لوضع سياسات ورؤى لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أفق مستقبلي، تتفق في مجملها مع الأهداف الدولية المعلنة للتنمية الشاملة التي اهتمت بتأهيل العنصر البشري، نتيجة لتبني نموذجاً تنموياً يحول اقتصاديات المنطقة من الاقتصاد الاستهلاكي إلى الإقتصاد الإنتاجي القائم على المعرفة والتكنولوجيا، بشكل يحتم على نظم التعليم العالي بالمنطقة العربية تطوير سياساتها لتمكين من تحقيق الأهداف التنموية، القائمة على التوقعات بالرفع من المستوى المعيشي، وتحقيق معدلات لائقة من النمو، وتوسيع قاعدة الإستثمار، وحرية الأفراد في التملك والعمل والتنقل، وتبني قواعد الشفافية والمحاسبة والعدالة والإنصاف.

خاتمة:

-أبرزت الدراسة أهمية ودور عملية "الترباط" بين التعليم العالي ومخططات التنمية الشاملة بالوطن العربي كمبدأ حاكم لصياغة علاقة الجامعة بمجتمعها، وتطوير قدراتها على الاستجابة لمتطلبات بيئتها المتغيرة، وذلك بممارسة دورها في التأثير على تلك البيئة والإشتراك في تحديد أولوياتها واهتماماتها، وتزويدها بمصادر القوة المعرفية اللازمة لتوجيه حركة المجتمعات العربية في اتجاه التطوير والتحديث.

- كما أوضحت أهمية عملية التكيف مع الأوضاع المحلية والعالمية المتغيرة بالنسبة للجامعة كمؤسسة تعليمية، ومحورية تلك العملية في تحديد وتشكيل قدرة الجامعة على التفاعل مع ظروف ومقتضيات التطور والتغير في الواقع، وعلى أساس من فهم واستيعاب أسباب هذا التغير واحتياجاته، ووضوح علاقات التأثير والتأثر والإثراء المتبادل بين كل من الجامعة ومجتمعها، كل منهما في علاقته بالآخر.

كما أبرزت الخبرة الإنسانية أهمية عملية اعتماد المتبادل في العلاقات بين التعليم العالي وتنمية المجتمع، على أساس فكرة ومبدأ التكامل والتداخل والتفاعل بينهما كقانون تستند إليه علاقة الجامعة بالمجتمع، ويتيح لهما قراءة صحيحة لواقعهما المشترك وبدائل الحركة فيه.

إن ضمان التقدم لا يعني بالضرورة حتمية إلغاء القديم أو اجتثاث جذوره، بل هو أقرب للإصلاح والتجديد منه للحذف والإلغاء. وهنا يجب ألا تغيب عن الأذهان تداعيات مفهومي الواقعية والمثالية: فالواقعية هي الدقة في تشخيص الموقف لتحقيق الأهداف لا التنازل عنها.

وفي ضوء ما سبق إيضاحه من أبعاد وخصائص الواقع الراهن لبيئة عمل جامعاتنا العربية محلياً، وإقليمياً، ودولياً، فإن أهمية دور التعليم العالي وإمكانياته لصالح بناء وتقوية البنية العربية وطنياً وإقليمياً، تتطلب الأخذ في الاعتبار الإستجابة للمتطلبات التالية في أي عملية تطوير.

- توفير بيئة حقيقية للديموقراطية والحريات الأكاديمية المسؤولة في التعليم العالي بكل مؤسساتها التعليمية والبحثية والخدماتية، تحسيناً لأجواء العمل وضماناً لتحقيق عملية الإبداع المعرفي والبحث العلمي، وتعظيماً لعوائد عمليات التطوير وتوكيد الجودة والأداء، وحرصاً في الوقت ذاته على انتقال هذه الروح والممارسات الديموقراطية من داخل الوسط لجامعي، إلى باقي مؤسسات المجتمع.

- صياغة رؤية إستراتيجية عربية للعمل الجامعي، تقوم على مفهوم الإستثمار في العملية التعليمية من منطلق الأمن القومي، وتحديد الأسس والآليات التي تكفل الإهتمام بعملية التعاون والإنتفاع الداخلي بين الجامعات العربية ومراكزها البحثية، وترسيخ روح التعاون وإذكاء التنافس بينها، في إطار من الإلتزام الوطني والإقليمي بالتكامل المعرفي والوظيفي.

- بناء الإطار التنظيمي للتعاون العلمي البناء، بين الجامعة وقطاع الأعمال ومؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع، لتوثيق علاقات الجامعة بها، لتجاوز النطاق التقليدي للجامعة إلى دور الشراكة الكاملة بالخبرة المعرفية والتطبيقية الشاملة لمراكزها البحثية والخدماتية الجامعية، ومن ثم المشاركة في مسؤولية تحقيق أهداف التنمية والتطوير، وما يترتب عليها من تنمية شاملة للمجتمع.

- إقامة شبكة من العلاقات المجتمعية بين الجامعة ومجتمعها المدني ومؤسساته، للخروج بالجامعة من عزلتها المزعومة، واقتربها من مجتمعها، وانغماسها في مشكلاته وقضاياها، ومن ثم زيادة قدرتها على التشخيص الدقيق لمشكلاته، وتجاوزها لمرحلة اقتراح الحلول إلى المشاركة في تطبيق وتقييم نتائج هذه الحلول، وفي الوقت ذاته تشجيعاً لمؤسسات المجتمع المدني على استرداد ثقته في جامعاته، والتفاعل البناء معها على أساس من الشراكة والمسؤولية المجتمعية لكل منهما تجاه الآخر.

- توسيع نطاق الإنتفاع والتواصل مع الجامعات الأجنبية، وتعزيز شبكة علاقات التعاون العلمي والبحثي بقنواتها المتعددة مع هذه الجامعات، تعزيزاً لفرص تبادل الخبرات البحثية والتكنولوجية، وتدريب الشباب الباحثين والإستفادة من المنح الأجنبية في إعداد جيل مؤهل لخدمة التنمية الشاملة.

المراجع:

- إبراهيم بدران. (2011). التعليم العالي، الدور الاجتماعي وآفاق التعاون. عمان.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2016). تقرير التنمية الإنسانية العربية، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية.
- البنك الدولي. (2009). طريق لم يسلك بعد، الإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ترجمة محمد أمين مخيمر وموسي أبو طالب. دار الكتاب الجامعي. العين. الإمارات العربية المتحدة.
- 4-الاسكوا. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). (2013). نشرة التنمية الاجتماعية عن الهجرة والشباب.
- 5-الاسكوا. (2012). الملامح الديموغرافية للدول العربية. الأمم المتحدة. نيويورك.
- 6-الاسكوا. (2008). موجز السياسات الاجتماعية. التحول الديموغرافي في البلدان العربية: التهيؤ للمستقبل العدد الأول. الأمم المتحدة. نيويورك.
- الاسكوا. (2015). التقرير العربي للتنمية المستدامة. العدد الأول. بيروت. لبنان.
- الاسكوا. (2015). تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة.
- الاسكوا. (2015). النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية. نيويورك.
- الطلافة حسين. (2012). حول معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط. سلسلة الخبراء. العدد 45. الكويت.
- بلقاسم العباس، وشاح رازق. (2011). رأس المال البشري والنمو في الدول العربية. المعهد العربي للتخطيط. سلسلة الخبراء. العدد 43.
- المعهد العربي للتخطيط. (2015). تقرير التنمية العربية، الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل. الإصدار الثاني. الكويت.
- المعهد العربي للتخطيط. (2012). تخطيط سياسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات السوق. الكويت.
- اليونيسيف. (2015). التعليم في خط النار. نيويورك.
- جامعة الدول العربية. (2016). القطاع الاجتماعي، ادارة السياسات السكانية، الهجرة القسرية في المنطقة العربية. القاهرة. مصر.
- رونالد بارنيت. (2008). إعادة تشكيل الجامعة. ترجمة شكري عبد المنعم. (ط.1). العبيكان. الرياض.
- روجر كنج. (2008). الجامعة في عصر العولمة. ترجمة فهد بن سلطان السلطان. جامعة الملك سعود. الرياض.
- صندوق النقد العربي. (2015). بطالة الشباب في الدول العربية. القاهرة. مصر.
- فرانك نيومان وآخرون. (2010). مستقبل التعليم العالي، الشعارات والواقع ومخاطر السوق. ترجمة وليد شحادة، العبيكان. الرياض. السعودية.
- مكتب العمل الدولي. (2008). مهارات من أجل تحسين الإنتاجية، ونمو العمالة والتنمية. مؤتمر العمل الدولي. الدورة 97. التقرير الخامس. البند الخامس. جنيف.

منظمة الصحة العالمية. (2017). الإستراتيجية العربية للصحة حتى عام 2030، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط،
جامعة الدول العربية. القاهرة.

منظمة العمل العربية. (2016). التشغيل والبطالة في الدول العربية. التقرير الخامس. القاهرة. مصر.

ESCWA, Youth in ESCWA region: Situation Analysis and Implimcaions for Developmen.

Jean Eri Aubert and Jean – Louis Reiffers،(2003)Knowledge Economies in the Middle East and
North Africa Toward New Development , Washington , DC: World Bank ,

James S. Taylor, and R.B. Wilkinson(2007), a Practical Guide to Strategic Enrollment
Management Planning in Higher Education.

McCarty, Dawn. J. Rick Altemose and Robert E. Moffat(2003 ،)Do We Need a National ،
Healthcare Policy? In Howard Jacob Karger, James Midgley, and C.Berne Brown
(eds.) controversial Issues in Social policy Boston: Ellyn and Bacon.